الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة فرحات عباس- سطيف
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

ش إ م ف أ م
P.I.E.E.M

بالتعاون مع:

مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي

الملتقى العلمي الدولي
حـــول

112

الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية

أيـام 20-21 أكتوبر 2009

عنوان المداخلة

البعد السلوكي والأخلاقي لحوكمة الشركات ودورها في التقليل من آثار الأزمة المالية العالمية

من إعداد الباحث

الدكتور: بريش عبد القادر أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف الهاتف: 0775067780 الفاكس: 027721977 المايل: dr.baek70@gmail.com	**الأستاذ: حمـــــو محمد** أستاذ مساعد بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف الهاتف: 0773695131 الفاكس: 027721977 المايل: hammou.med@gmail.com

البعد السلوكي والأخلاقي لحوكمة الشركات ودورها في التقليل من آثار الأزمة المالية العالمية

الملخص:

في خضم الانهيارات المالية التي طالت كبريات الشركات العالمية وما نتج عنها من قيود على أنشطة هذه الشركات تظهر الحاجة الضرورية إلى تكريس مبادئ حوكمة الشركات ووضع مواثيق صارمة لأخلاقيات الأعمال، حيث تشكل الأخلاق والثقافة الأخلاقية في منظمات الأعمال جوهر إطار الحوكمة، والأزمة المالية العالمية الراهنة هي أزمة ثقة في بعدها الأخلاقي نخرت نظام الائتمان العالمي فهزت في امتدادها أسواق المال العالمية، وكانت مساعي المجموعة الدولية هو العمل على إيجاد حلول وبدائل للتقليل من آثار هذه الأزمة التي يجمع المختصون على أنها ناجمة عن التهاون في الرقابة وغياب بعض الضوابط، وتجاهل المؤسسات المالية الإطار السليم لتطبيق حوكمة الشركات، أوعدم تطبيقها بشكل جيد، وهو الأمر الذي يستدعي الركون لمبادئ أخلاقيات الأعمال والامتثال لمبادئ حوكمة الشركات حتى يستعيد النظام المالي العالمي عافيته واستقراره.

Abstract :

I*n the midst of financial collapses which affected major international companies and the resulting restrictions on the activities of these companies show the need to devote the necessary principles of corporate governance and the development of strict codes of ethics, where ethics and a culture of ethics in business organizations, the essence of the framework of governance, the current global financial crisis is a crisis confidence in the ethical dimension carved out a global credit extended in shaking global financial markets, and the efforts of the international community is working to find solutions and alternatives to minimize the effects of this crisis, which brings together specialists as a result of negligence in supervision and the absence of some controls, and financial institutions to ignore the proper framework for the application of corporate governance, or failure to apply well, which calls for resorting to the principles of business ethics and compliance with the principles of corporate governance so as to restore the global financial system health and stability*.

مقدمة:

يقول (مارتن شتايندل) مدير البرامج في لجنة الخدمات الاستثمارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي: " أن الحوكمة الجيدة ستحمي بعض الشركات من أن تكون جزءا من الأزمة الراهنة"، ففي الوقت الذي ينسج فيه خبراء الاقتصاد والسياسة تفسيرات مفصلة عن أسباب الأزمة المالية الحالية، من المهم التوقف عند الدور الحيوي الذي لعبته حوكمة الشركات وبالأحرى غياب هذه الحوكمة، ومن الواضح أن هناك تقصيرا شديدا في ممارسات الحوكمة، والتي يتوقف تحسينها على المعايير الأخلاقية بقدر ما يتوقف على القوانين والتنظيمات، حيث أثارت الأزمة المالية العالمية الراهنة بالقطع مسألة حوكمة الشركات وما تعلق بها من شفافية وإفصاح وتحولت الشفافية إلى كلمة السر للانطلاق من الأزمة إلى الحل، ورغم وجود مبادئ الحوكمة في المؤسسات المالية الكبرى إلا أنها غير مطبقة بالشكل المناسب، مما أدى إلى حدوث خسائر كبيرة فى بنوك عالمية، مثل (ميرل لنش) و(ليمان برازرز)، وهو الأمر الذي يتطلب الركون لأخلاقيات العمل والامتثال لمبادئ ومعايير الحوكمة، وهذا بعد أن أدرك خبراء الاقتصاد بأن انعكاسات وتداعيات الأزمة المالية العالمية قد تؤثر سلبا على الإنجازات الاقتصادية ويؤكدون على وجود علاقة متبادلة بين الحوكمة واستقرار النظام المالي وسلامته.

من خلال هذا التوصيف سنحاول معالجة هذه الورقة البحثية وفق المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار النظري والجانب الأخلاقي لحوكمة الشركات

المحور الثاني: الأزمة المالية العالمية تداعياتها ومخاطرها

المحور الثالث: دور وأهمية مبادئ حوكمة الشركات وأخلاقيات الأعمال في إدارة الأزمة المالية العالمية.

المحور الأول: الإطار النظري والجانب الأخلاقي لحوكمة الشركات

أفرزت الأزمات والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة التي يموج بها العالم كثيرا منها القضايا والتي باتت موضع اهتمام دولي متنامي، ومن أبرز تلك القضايا انهيار العديد من الشركات العالمية أهمها شركة انرون Enron وشركة ورلدكوم Worldcom التي هزت الاقتصاد الأمريكي، ونتيجة لكل هذا شهدت الساحة الدولية الاقتصادية بزوغ مفهوم أصطلح على تسميته بحوكمة الشركات لمراجعة ما يعتري ضعف الرقابة في هذه الشركات، وهو الأمر الذي كان باعثا حقيقيا نحو تأصيل وتطبيق الحوكمة لوضع معايير لضبط العمل بدرجة مناسبة من الشفافية والمصداقية، والتي تعني في مجملها الالتزام بضوابط وسلوكيات أخلاقيات الأعمال.

أولا- مفهوم حوكمة الشركات وأهميتها:

1- ضبط مصطلح الحوكمة:

مصطلح حوكمة الشركات (le gouvernement de l'entreprise) هو ترجمة للمصلح الأمريكي (corporate governance)، اِنطلاقا من مبدأ ممارسة السلطة في الشركة المساهمة (سهم/صوت)، بالتعادل في حالة كل الأسهم لها نفس الوزن، وغير متعادل في حالة وجود نسبة في رأس المال تمثل أسهم مضمونة للسلطة وقوة في الأصوات، وهذا يعني فحص سلطة المساهمين والملاك على المسيرين[1].

كما تعرف حوكمة الشركات بأنها تطبيق ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة بالشركات، ويشير مفهوم حوكمة الشركات إلى القوانين والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية وحملة الأسهم وأصحاب المصالح او الأطراف المرتبطة بالشركة[2].

تعددت الكتابات التي جاءت بتعاريف واضحة وجلية لحوكمة الشركات، ومن بينها:

1- عرفت منظمة (**OECD**) حوكمة الشركات بأنها مجموعة قواعد اللعبة التي تستخدم لإدارة الشركة من الداخل وقيام مجلس الإدارة بالإشراف عليها لحماية المصالح والحقوق المالية للمساهمين الذين ربما يكونون معزولين تماما عن إدارة الشركة[3]؛

2- تشير مؤسسة التموّيل الدولية إلى حوكمة الشركات على أنها هياكل وعمليات مراقبة وإدارة الشركات، وتتمحور حول العلاقة بين كل من الإدارة، مجلس المديرين، المساهمين، المساهمين ذوي الأقلية وباقي أصحاب المصالح[4].

وبالتالي لايوجد اتفاق موحد حول مصطلح حوكمة الشركات وأن المفهوم يتركز بصفة عامة حول وضع الضوابط الفنية والأخلاقية التي تضمن حسن إدارة الشركات بما يحقق مصالح الأطراف المختلفة، والمهمة هنا ملقاة على عاتق مجلس الإدارة.

2- أهمية الحوكمة وبواعث وجودها:

2-1- أهمية حوكمة الشركات:

تظهر أهمية حوكمة الشركات من خلال ما يأتي[5]:

- محاربة الفساد الداخلي في الشركات وعدم السماح بوجوده ولا باستمراره؛
- تحقيق وضمان النزاهة والاستقامة لكافة العاملين بالشركة؛
- تحقيق السلامة والصحة وعدم وجود أيّ أخطاء عمديه؛
- محاربة الانحرافات خاصة تلك التي تشكّل تهديداً لمصالح مختلف الأطراف؛
- تحقيق الاستفادة القصوى والفعلية من نظّم المحاسبة والرقابة الداخلية؛
- تحقيق أعلى قدر من الفاعلية من المراجعين الخارجيين الذين هم على أكبر درجة من الاستقلالية.

2-2- بواعث وجود حوكمة الشركات:

برزت الحاجة إلى الحوكمة في العديد من الدول المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية، خاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينات من القرن العشرين، وكذلك ما شهده الاقتصاد الأمريكي مؤخرا من انهيارات مالية ومحاسبية خلال عام 2002.

وتعتبر العناصر الآتية من دوافع ظهور حوكمة الشركات كمصطلح وكنظام للإدارة[6]:

- الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة؛

– زيادة وعي مسئولي الإدارة وأصحاب المصالح بالإجراءات الحاكمة؛
– إيجاد الهيكل الذي يحدَّد من خلاله أهداف الشركة ووسائل تحقيقها؛
– المساعدة على رفع درجة الثّقة مع تحقيق المزيد من الاستقرار المالي؛
– ضمان الحصول على معاملة عادلة لجميع المساهمين؛
– تمكين الشركات من الحصول على التموّيل من جانب عدد أكبر من المستثمّرين المحليين؛
– إمكانية مشاركة الدائنين والمقرضين والاضطلاع بدور المراقبين الخارجيين بالنسبة لأداء الشركة.

ومن العوامل التي جعلت الحاجة إلى حوكمة الشركات ملّحة وضرورية نجد[7]:

– اِهتزاز الثّقة في الأسواق، حيث عانت معظم الأسواق من عمليات اِهتزاز الثقة وفقدت معها آلاف المستثمّرين وملايين العاملين وتضاعفت الخسائر مع الانهيارات المالية؛
– الشعور بالانخداع والقهر، وظهور إحساس غامض بمواجهة مؤامرة من طرف عدوٍ ليس له قيّم سوى النهب والسرقة والاستيلاء على حقوق الغير والتلاعب بأموال المساهمين في الشركات؛
– الشعور بالاكتئاب والإحباط الاستثماري، وعدم القدرة على مواصلة عمليات الاستثمار بسبب فضائح مالية فائقة لا يتصوّرها العقل؛
– الانسحاب من سوق الاستثمار، سواء المحلي أو العالمي الذي حدثت فيه الفضيحة وعدم الرغبة ولا القدرة على العودة إليه مهما كانت المكاسب مغرية؛
– تقيّيد المعاملات الآجلة واِنكماش السوق الائتماني إلى الدرجة التي أصبحت معها البنوك تواجه موقفاً غير عادي، حيث الودائع لا تنمو والائتمان يتراجع.

3– مبادئ الحوكمة وركائزها:

3–1– مبادئ الحوكمة[8]:

أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCED في عام 1999 خمسة مبادئ أساسية لحوكمة الشركات، وتعمد هذه المبادئ على التركيز على الجوانب التالية:

– الحفاظ على حقوق كل المساهمين: من خلال هذا المعيار يتم العمل على وضع إطار بإمكانه حماية وتسهيل ممارسة حملة الأسهم لحقوقهم المتمثلة في نقل ملكية الأسهم واختيار مجلس الإدارة والحصول على عائد في الأرباح ومراجعة القوائم المالية وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة.

– التعامل بنفس القدر من المساواة بين جميع المتعاملين: من خلال هذا المعيار يتم العمل على توفير المعاملة العادلة لجميع حملة الأسهم حتى وإن كانوا ينتمون إلى الأقلية الذين يجب أن تعطى لهم نفس الحقوق مع باقي حملة الأسهم والمتعلقة بالدفاع على حقوقهم ومن ثمَّ ضمان تحقيق المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة وكذا حقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية والاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.

– الحفاظ على حقوق أصحاب المصلحة أو الأطراف المرتبطة بالشركة: من خلال هذا المعيار يتم الإقرار بحقوق أصحاب المصالح التي ينص عليها القانون أو الاتفاقيات المتبادلة، كما يتم تشجيع التعاون النشط بين الشركات وبين أصحاب المصالح بهدف خلق الثروة وفرص العمل والحفاظ على المشاريع، وتشمل حوكمة الشركات أيضا إلزامية احترام الحقوق القانونية لأصحاب المصالح والتعويض لهم من أي انتهاك لتلك الحقوق وكذا آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة. وتتم الإشارة من خلال أصحاب المصالح إلى البنوك والعاملين وحملة الأسهم والسندات والموردين والعملاء والدائنين...الخ.

– الإفصاح والشفافية: يعد هذا المعيار من أهم أهداف حوكمة الشركات حيث أنها تعمل على ضمان الشفافية والإفصاح الدقيق في الوقت المناسب عن كل البيانات والمعطيات المالية المتعلقة بالشركة، ويدرج مع هذه المعطيات الأداء والوضع المالي للشركة. ومن خلال الإفصاح عن المعلومات الهامة يتم التطرق إلى دور مراقب الحسابات وملكية النسبة العظمى من الأسهم والمتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، ويتم الإفصاح عن كل هذه المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب دون أي تأخير وأي تكلفة أو أقل تكلفة ممكنة.

– مسئوليات مجلس الإدارة: يتم العمل من خلال هذا المعيار على تحقيق الرقابة الفعالة على الإدارة من قبل مجلس الإدارة، وكذا ضمان التوجه الإستراتيجي للشركة وتحديد مسئولية مجلس الإدارة اتجاه الشركة وحملة الأسهم. ولهذا الغرض اقترحت مؤسسة التمويل الدولية IIF أن يتم إصدار بنود تشريعية لحوكمة الشركات التي يمكن أن تتضمن قوانين أسواق المال ولوائح الشركات، كما تؤكد المؤسسة على أنه بالرغم من البنود التشريعية إلا أن مدى كفاءة المناخ التنظيمي والرقابي يعد أكثر أهمية حيث أن دور أجهزة الإشراف والرقابة في متابعة الأسواق يتعاظم باستمرار، وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.

3-2- ركائز الحوكمة:

ترتكز حوكمة الشركات على ثلاث عناصر هي[9]:

– السلوك الأخلاقي، أي ضمان الالتزام السلوكي من خلال الالتزام بالأخلاقيات وقواعد السلوك المهني الرشيد والتوازن في تحقيق مصالح كافة الأطراف المرتبطة بالمنشأة والشفافية في عرض المعلومات المالية؛

– تفعيل دور أصحاب المصلحة مثل الهيئات الإشرافية العامة والأطراف المباشرة للإشراف والرقابة والأطراف الأخرى المرتبطة بالمنشأة؛

– إدارة المخاطر.

والشكل الموالي يبين هذه الركائز:

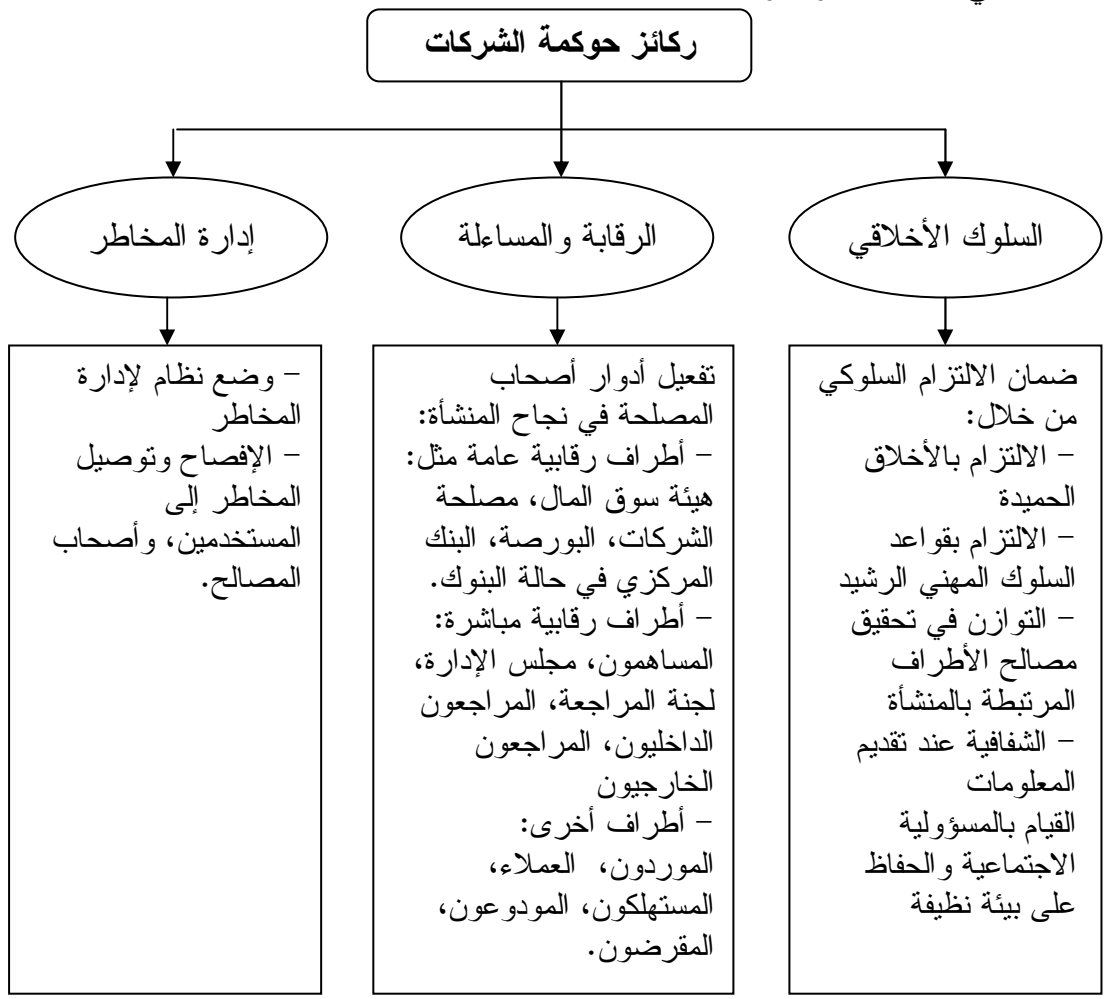

المصدر: طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات– شركات قطاع عام وخاص ومصارف، المفاهيم، المبادئ، التجارب، والمتطلبات**، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص49.

ثانيا– الجوانب الأخلاقية لحوكمة الشركات:

1– ماهية الأخلاق وجوانبها:

الأخلاق هي السجايا النفيسة الراسخة التي يصدر السلوك البشري، وهي هينة في النفس تصدر منها الأفعال بسهولة ويسر من غير حاجة إلى فكر، أي أن الأخلاق هي انفعال الظاهر بحركة الباطن وإرادته، وهي مرتبطة بالعقيدة والشريعة معا[10].

وكلمة أخلاق أصلها يوناني إذ أنها مشتقة من كلمة "Ethics " ، فالمصطلح بالإنجليزية يحمل معاني (جوانب) عديدة (ETHIKOS)[11]:

أولا– يمكن التفكير في مفهوم الأخلاق بأنه ذلك الذي يتعامل مع الصالح والطالح، مع الواجبات والالتزامات الأخلاقية.

ثانيا– يمكن تصوره كمجموعة محددة من المبادئ أو القيم الأخلاقية، التي في بعض الأحوال، قد تنفرد بها ثقافة بعينها وفى أحوال أخرى قد تكون جزءًا من التراث الثقافي المشترك لكافة الأمم كما هو الحال في ميثاق الأمم المتحدة.

ثالثا– يمكن رؤية الأخلاق كمبادئ السلوكيات التي تحكم الفرد أو الجماعة، أي معيار للأخلاقيات اللائقة بالمهنة مثل أخلاقيات قطاع الأعمال، أخلاقيات مجال الصرافة وكذلك أخلاقيات مجال المحاسبة أو الإعلان – كما يظهر مؤخرًا.

رابعا– جرت العادة اعتبار الأخلاق فرعا من فروع الفلسفة وهى ترتبط بنشأة الأفكار الخاصة باقتصاد السوق.

تشكل الأخلاق والثقافة الأخلاقية داخل العمل جوهر إطار حوكمة الشركات، إلا إنه يتعين التعامل مع كل منهما على نحو مختلف إلي حد ما، فحوكمة الشركات تعنى بشكل أساسى بإيجاد هيكل لصنع القرارات على مستوى مجلس الإدارة بل وتطبيق تلك الق رارات، ومن ثم يمكن النظر إليها على ذاتها بالإنجليزية مأخوذة عن كلمة (governance) إنها الكيان الموجه للمؤسسة، وفى الواقع فكلمة "توجيه" في اليونانية، بالإضافة إلى ذلك فإن حوكمة المؤسسات تعنى بتحقيق القيم الجوهرية المتمثلة في الشفافية، المسئولية، الإنصاف والمحاسبة، وحيث أن تلك القيم تمثل أيضا مواضع اهتمام رئيسية بالنسبة لأخلاقيات العمل، يمكننا أن نرى الترابط المباشر بين أخلاقيات العمل والحوكمة ورغم ذلك، وحوكمة الشركات تتناول بناء الهياكل التى يمكن من خلالها بلوغ تلك القيم فى حين أن الأخلاقيات هى بمثابة مرشد للسلوك ومجموعة من المبادئ (مجموعة من القوانين الأخلاقية)، فقد نجد النظام الأخلاقي السليم يشتمل على القيم الجوهرية: المسئولية، الشفافية، الإنصاف والمحاسبة، إلا إنه يمتد في نفس الوقت ليضم أبعادًا عديدة أخرى[12].

2– الجوانب الأخلاقية وعلاقتها بتدعيم الحوكمة الجيدة[13]:

أصبح من المرجح أن غياب الضمير كجوهر للأخلاق وما ترتب على ذلك من تزوير واختلاس وتلاعب في الحسابات والقوائم المالية كان من أهم الأسباب وراء الأزمات التي مست دول في العالم وانهيار شركات كبرى وخروجها من السوق الاقتصادي.

فإذا كانت الحوكمة هي مجموعة القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق أهداف الشركات والاقتصاديات، وهو الأمر الذي يتطلب وجود نظم تحكم تلك العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء، ولا جدال من أن تحقيق سياسة ونظم الحوكمة الجيدة في كافة ميادينها وعناصرها إنما هو رهن كفاءة الإدارة المنفذة والمشرعة لتلك السياسات والنظم ومستويات الأخلاق للقوى البشرية.

لقد أتضح أنه من أسباب ظاهرة انهيار الشركات والمؤسسات هو شيوع الفساد الأخلاقي للقائمين بإدارة هذه الشركات والمؤسسات سواء في الجوانب المالية أو المحاسبية أو الإدارية وافتقاد الممارسة السليمة للرقابة وعدم الاهتمام بسلوكيات وأخلاقيات الأعمال وآداب المهنة

فإذا كانت الحوكمة الجيدة تهدف إلى مقاومة أشكال الفساد المالي والإداري، فإن الخلاق الحميدة هي الإطار الأكثر مناسبة لتدعيم هذا الهدف، كما أن حوكمة الشركات لا يمكن تطبيقه بمعزل عن الجانب الأخلاقي للأشخاص أنفسهم، والذين يقصد بهم أعضاء مجلس الإدارة، لأن الاقتناع بمبادئ حوكمة

الشركات ومتطلباتها لا يفيد إذا كان أي منهم يضمر سوء نية أو أن أخلاقياته تجيز له تسريب معلومات مهمة قبل صدورها.

3- معايير أخلاقيات الأعمال:

الأخلاق والأبعاد الروحية ليست إطارا أو ديكورا للاقتصاد ولا حالة استثناء، بل هي الأصل في العملية الاقتصادية، فليست هناك أخلاق اقتصادية ولكن هناك اقتصاد أخلاقي، وتنزيل الأخلاق في الفضاء الاقتصادي يجعل منه فضاءً إنسانيا محصنا ضد الرذيلة والمنكر والفساد والانحراف. وتبني الفرد والمجموعة والمؤسسة لهذا الميثاق الأخلاقي، يعتبر عنصر نجاح للعملية الاقتصادية في كل مستوياتها[14].

3-1- مبادئ المعايير الأخلاقية[15]:

- **الإخلاص:** حيث تبرز قيمة الإخلاص في القول والعمل ابتغاء وجه الله تعالى ورضاه، وبينة خالصة من جميع الأطراف في أسلوب الحوكمة

- **الأمانة:** ويقصد بها مجال الحوكمة أن يكون المسؤولين وإدارة الشركة ومكاتب المحاسبة أمناء على ما لديهم من بيانات ومعلومات مع عدم تشويه أو تحريف الحقائق أو التلاعب بها.

- **العدالة:** تحقيق العدل في حوكمة الشركات ويتضح ذلك في ضرورة تحقيقها بين الأطراف المختلفة ذات الصلة بالشركة، وهو الأمر الذي يعمل على إتاحة الفرصة لكافة الأطراف للحصول على المعلومات الصحيحة.

- **الشفافية:** بكل ما تحمله من معاني الصدق والأمانة والشمول في المعلومات طالما أن هذه الأخيرة تمثل حقوقا للأطراف المختلفة ذات الصلة بالشركة وهو الأمر الذي يستدعي الحقيق كاملة حتى يثق فيها هؤلاء الأطراف.

والشفافية مفهوم يقوم على فلسفة إدارية يمكن إيجازها فيما يلي[16]:

أ- **المساءلة:** حيث أن الشفافية هي روح المساءلة التي يجب أن تخضع لها الإدارة السليمة من حيث الأداء والكفاءة؛

ب- **الأخلاقيات:** الإدارة المسئولة اِجتماعيًا وأخلاقيًا ليس لها ما تخشاه، خلافًا للإدارة الفاسدة وأنّ الشفافية هي ميزة للأولى اِجتماعيًا وأخلاقيًا وتهديدًا صارخًا للثانية؛

وهذه المعايير في مجموعها تزيد من فاعلية حوكمة الشركات.

3-2- الحاجة إلى ميثاق لأخلاقيات الأعمال:

لقد اندفعت العلاقة بين مواثيق الأخلاق والحوكمة لتبرز في المقدمة، كما أصدرت بورصة نيويورك بالولايات المتحدة مؤخرا قواعد جديدة لحوكمة الشركات، تضمنت قسما يعدد متطلبات محددة لميثاق الأخلاق، ومن هنا نجد أن هذه القواعد الجديدة تضع المبادئ الأخلاقية في قلب أحكامها الخاصة بحوكمة الشركات، إذ ينص القسم العاشر من تلك القواعد على " يتعين على الشركات المقيدة إقرار ميثاق لسلوكيات وأخلاقيات العمل والإفصاح عنه للمديرين والمسئولين والموظفين كما يجب عليها الإفصاح فورا عن أية تنازلات عن هذا الميثاق تمنح المديرين أو المسئولين التنفيذيين" وقد جاء ذلك استجابة لما وقع بشركة" انرون " وغيرها من الشركات الكبرى الأخرى حيث قامت مجالس الإدارة بها بالتنازل عن ميثاق الأخلاق بالغ التطور مما كان السبب الرئيسي وراء الانهيار المالي الذي حدث أثناء أزمة شركة "انرون"، وما حدث في شركة "انرون" يوضح ما يمكن أن يشكل إحدى العوامل الفاصلة في كافة المواثيق وليس فقط في تلك الخاصة بالأخلاق، فببساطة وجود ميثاق ليس كافيا بل يجب العمل به في الأنشطة اليومية.

وأدخلت لجنة مراقبة أعمال البورصة وغيرها من الأجهزة التنظيمية المزيد من التطورات على تلك الأحكام، وهى أحكام ومقتضيات يتعين النظر إليها على أنها بداية اتجاه جديد، كما يجب على الشركات ذاتها أن تنظر إلي المعايير الأخلاقية الخاصة بها وعلاقتها بالحوكمة، وأن تقارن تلك المعايير بالأحكام والمقتضيات التي وصفتها بورصة نيويورك.

4- مجلس الإدارة والسلوك الأخلاقي[17]:

نظرا لأهمية السلوك الأخلاقي داخل الشركات ودوره الهام في تفعيل النظام الرقابي داخل الشركات، فقد أوصت العديد من الهيئات العلمية والمهنية المتخصصة بضرورة أن يتواجد بالشركة

دليل للسلوك الأخلاقي (code of ethics) يركز على القيم الأخلاقية والنزاهة، ويجب أن يركز هذا الدليل على ضرورة التزام العاملين بالقيم الأخلاقية التي تضمن حسن سمعة الشركة ومصداقيتها مع ضرورة التزامهم بالقيم واللوائح والتركيز على حضر تعامل العاملين في أسهم الشركة في حالة توفر معلومات داخلية لديهم بشكل قد يؤثر على قيمة الأسهم بالسوق، والتأكيد على أن يعمل العاملين على حماية معلومات الشركة وضمان سريتها مع ضرورة منع العاملين من تلقي أي هدايا أو مبالغ نقدية من أي طرف خارجي بما قد يؤثر على معاملات الشركة، وفي نفس الوقت حضر قيام العاملين بالشركة بإعطاء أي رشاوي للغير.

ونظرا لأهمية وجود دليل السلوك الأخلاقي داخل الشركات وجهت العديد من تلك الهيئات العلمية والمهنية النظر في مجالس إدارة الشركات على أهميته ودوره في تحسين سمعة الشركة والقضاء على التلاعبات في أسواق المال التي تنشأ نتيجة تسريب المعلومات من قبل العاملين.

وهناك مجموعة من الإرشادات التي يجب أخذها بيعن الاعتبار من طرف مجلس الإدارة عند وضع سياسة السلوك الأخلاقي بالشركة، حيث يتمثل الهدف من سياسة السلوك الأخلاقي في:

- الالتزام بتحقيق مستوى عال من السلوك الأخلاقي؛
- تشجيع الالتزام بالسلوك الأخلاقي ومعاقبة عدم الالتزام به؛
- تنمية ثقافة أخلاقية داخل الشركة.

وعن طريق إتباع هذه السياسة بشكل دوري مع كلا من مبادئ حوكمة الشركات والقوانين الداخلية، فإن الشركة يجب أن تؤكد رغبتها في إرساء وتحسين السلوك الأخلاقي بها، حيث أن تجاهل الحوكمة وعدم التقيد بمبادئها والابتعاد عن ضوابط وسلوكيات العمل فاقم الأزمة المالية العالمية الراهنة.

5- أخلاقيات الأعمال كمكون رئيسي لحوكمة الشركات[18]:

تشكل الأخلاق والثقافة الأخلاقية داخل العمل جوهر إطار حوكمة الشركات، إلا أنه يتعين التعامل مع كل منهما على نحو مختلف إلي حد ما، فحوكمة الشركات تعنى بشكل أساسي بإيجاد هيكل لصنع القرارات على مستوى مجلس الإدارة بل وتطبيق تلك القرارات، ومن ثم يمكن النظر إليها على أنها الكيان الموجه للمؤسسة، بالإضافة إلى ذلك فإن حوكمة الشركات تعنى بتحقيق القيم الجوهرية المتمثلة فى الشفافية، المسئولية، الإنصاف، والمحاسبة. وحيث أن تلك القيم تمثل أيضا مواضع اهتمام رئيسية بالنسبة لأخلاقيات الأعمال، كما أن حوكمة الشركات تتناول بناء الهياكل التى يمكن من خلالها بلوغ تلك القيم، في حين أن الأخلاقيات هي بمثابة مرشد للسلوك ومجموعة من المبادئ (مجموعة من القوانين الأخلاقية)، فقد نجد النظام الأخلاقي السليم يشتمل على القيم الجوهرية : المسئولية، الشفافية، الإنصاف والمحاسبة، إلا إنه يمتد في نفس الوقت ليضم أبعادا عديدة أخرى.

المحور الثاني: الأزمة المالية العالمية الراهنة تداعياتها ومخاطرها

إن العالم كله متفق على تسمية الأزمة المالية بالعالمية رغم أنها حدثت لبنوك أمريكية ، ولأسباب عديدة منها العولمة سهلت انتشارها على الرغم من أنها أشتعلت أصلاً في أمريكا وأن ما يحدث في منطقة معينة ، بالضرورة سوف يؤثر على أخرى ومن هنا يعتبر عام 2008 من أسوءا الأعوام علي العالم و أسوأها على أمريكا من الكساد الكبير عام 1929 وأحداث سبتمبر 2001م.

والأزمة المالية يقصد بها التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة ما أو مجموعة من الدول، والتي من أبرز سماتها فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية، والذي ينعكس سلبا في تدهور كبير في قيمة العملة وأسعار الأسهم، مما ينجم عنه آثار سلبية في قطاع الإنتاج والعمالة، وما ينجم عنها من إعادة توزيع الدخول والثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية[19].

أولا- كرونولوجيا لبعض الأزمات المالية والمصرفية:

لقد حدثت عدة أزمات المضاربة علي سوق الورود في هولندا سنة 1637م مرورا بأزمة المضاربة علي الشركات في الهند عام 1770م، وأزمة سكك الحديد في أوروبا عام 1847م، وأزمة البنوك في فرنسا 1882م والتي تكررت عام 1907م وصولاً إلي أزمة 1929م نتيجة المضاربة علي أسهم الشركات والبنوك وانتهت بكوارث لم ينسها التاريخ منها الحرب العالمية، والتي تلتها الأزمات النفطية 1973، 1979م ، وأزمة الديون (البولندية، المكسيكية، الأرجنتينية والكندية)، وأزمة انهيار الأسواق المالية العالمية بانهيار بورصة لندن في عام 1987م، وأزمة اليابان عام 1990م والأزمة الأسيوية التي عصفت

ببلدان شرق آسيا 1997م، أزمة البورصة لقيم" الانترنت"، أو ما يسمى بفقاعة الانترنت* عام 2000م، لتجد كبريات الشركات نفسها أمام إعصار عالمي الذي بدأ ينكشف مع أزمة الرهون العقارية في صائفة 2007، التي ظلت تعمل تحت السطح حتى تطورت إلى أزمة مالية عالمية انفجرت في سبتمبر 2008، والتي لا زالت إلى اليوم تنخر النظام المالي العالمي.

2- مظاهر الأزمة المالية الراهنة[20]:

- مقدمات هذه الأزمة ابتدأت بالارتفاع غير المبرر في أسعار النفط بوصولها إلى أرقام قياسية حوالي (147) دولار للبرميل وبلوغ سعر اليورو حاجز (1.6) دولار لكل يورو .
- نقص السيولة لدى البنوك وضعف ملاءتها واحتياجها لتمويل خارجي.
- فقدان الثقة بين المؤسسات المالية وتراجع أسواق رأس المال والبورصات.
- انخفاض الاستثمارات وزيادة معدل البطالة.
- ارتفاع حالات التخلف عن السداد (2001-2006) وارتفاع حالات الحجز على الرهونات العقارية (2007-2008) .
- تأثر الجانب العيني في الاقتصاد وتراجع مؤشرات المستهلكين.
- ارتفاع أسعار الذهب والحديد والأسمنت بشكل غير طبيعي وغير مسبوق.
- الارتفاع الشديد في أسعار السلع الغذائية حول العالم .
- تذبذب في أسعار العملات والفوائد وتضخيم الأرباح لدى المصارف نتيجة تقيم المحافظ .
- إهمال المصارف والمؤسسات المالية الحوكمة الرشيدة للسيولة ومخاطر الائتمان وكفاية رأس المال.

3- أسباب الأزمة (الافتقار إلى الجوانب السلوكية والأخلاقية):

3-1- تفشي الربا[21]:

المتأمل في هذه الأزمة يجد أن بدايتها هي الحث والتشجيع على الاقتراض بالربا وإثقال كاهل الناس بالقروض الربوية سواء لتأمين احتياجات أساسية كالمنازل ونحوها، أو لغيرها من الكماليات، بل كانت سعادة مجلس الاحتياطي الفيدرالي وبيوت المال والسماسرة والمقترضين غامرة بهذه التسهيلات الربوية؛ حيث وجدوا فيها محركا للاقتصاد ومن ثم استمرار النمو، لكن جاءت الرياح بما لا تشتهي السفن وعجز المدينون عن السداد ومن ثم إشهار الإفلاس.

لقد كذبت هذه الأزمة تلك النصيحة الاقتصادية التي كثيرا ما تتكرر على ألسنة الاقتصاديين وهي أن الاستثمار العقاري، والاستثمار في السندات الربوية هما أمن الحقول الاستثمارية من حيث حجم المخاطر والعائد، وهي نصيحة يمكن أن تكون صادقة لو خلت هذه الاستثمارات من آفة الربا والمقامرات.

3-2- المضاربات الوهمية* والصفقات الصورية:

تعد هذه المضاربات من أخطر آفات اقتصاد السوق، وقد كانت ولا تزال سببا في الكثير من الكوارث والأزمات، وأن المضاربات في المشتقات المالية والعملات التي وصلت مؤخرا وفق آخر إحصائية لبنك التسوية العالمي إلى 2000 تريليون دولار يجب مسحها كليا وجعلها غير قانونية، وعن طريق اتفاقيات بين الحكومات".

3-3- بيع الديون (توريق الديون)

من أهم فصول الأزمة الراهنة قيام البنوك بتوريق الرهون العقارية وكذا القروض المتعثرة وبيعها في صورة سندات، حيث قامت البنوك بعرض بيع خداعي لهذه الرهون العقارية شبه الممتازة على مؤسستي "فريدي ماك" و"فاني ماي" حيث قامتا بوضعها في مجمعات من الرهون العقارية وبيعها إلى صناديق استثمارية وإلى عامة الجمهور على كونها استثمارات رفيعة الدرجة تتميز بحد أدنى من المخاطر، وهو ما أدى إلى نشوء الرهون العقارية الأقل جودة[22] Subprime شراء عقار مقابل رهن العقار وحينما يرتفع ثمن العقار المرهون يحاول صاحبه الحصول على قرض رهن من الدرجة الثانية ومن هنا تسمى الرهون الأقل جودة ، أي أنها أكثر خطورة في حال انخفاض ثمن العقار[23].

3-4- عمليات الخداع والتضليل (غياب المصداقية والشافية):

أعادت هذه الأزمة إلى الأذهان ما حدث في أزمة لحقت بالاقتصاد الأمريكي وكانت في الأساس أزمة أخلاقية، إذ تعرى النظام الرأسمالي وقتها مما يستر به نفسه من دعاوى الصدق والأمانة والجودة والإتقان، وظهر بمظهره الحقيقي من الجشع والغرور والكذب والاحتيالات وهي الأزمة التي عصفت بكبرى شركات الطاقة وهي شركة "إنرون"، وكل هذا يوحي بغياب معايير لأخلاقيات الأعمال وسلوكيات المهنية.

ويعيد التاريخ نفسه لنجد صورا من الخداع والتضليل صاحب تلك الأزمة من الاحتيال على المستثمرين العالميين، وحجب الحقيقة عنهم، وهذا في ظل التطور التكنولوجي الذي أتاح مجالا للتزوير، مما حدا بمكتب التحقيقات الفيدرالي أن يفتح تحقيقا مع أكثر من عشرين مؤسسة مالية للتحقيق في دعاوى الخداع والتضليل.

3-5- عدم الالتزام بالمعايير الدولية وبازل II من قبل البنوك:

والتي تعتبر كميثاق عالمي للوقاية من الأزمات المصرفية، وهذا ما أشار إليه صندوق النقد الدولي في إحدى تقاريره، حيث يرى خبرائه أن سبب الأزمة المالية العالمية الراهنة هو التطبيق غير المكتمل لمعيار بازل II[24].

4- مخاطر الأزمة (تداعياتها):

النظام الرأسمالي يعد استمراره محل جدل كبير، حيث قال أحد الاقتصاديين الغربيين يتعين أن نطلق على أمريكا الولايات المتحدة الأمريكية الاشتراكية.

- عجز الاقتصاد في سائر الدول عن التعامل مع الأزمة من خلال قوى السوق ودون تدخل بالمساندة من المؤسسات الحكومية.
- انخفاض أسعار الفائدة إلى الصفرية على الدولار، وإلى (1%) على الإسترليني في بريطانيا واقترابه من الصفر في النصف الثاني من العام لأول مرة منذ 315 سنة.
- كساد تجاري وخوف بفعل التغيرات في حالة السوق وتراجع التجارة العالمية بنسبة (2.1%) خلال عام 2009م للمرة الأولى منذ عام 1981م.
- انتقال الأزمة من دولة إلى أخرى، وأيضاً في داخل كل دولة من قطاع إلى آخر بصورة تلقائية، وانتهاء دور المصارف الاستثمارية الأمريكية لصالح المصارف التجارية.
- تراجع الإنفاق الخاص وهو ما ينذر بكساد شديد ما لم تقم الحكومات بتعويض ذلك بإنفاق حكومي.
- تعديل في المعايير المحاسبة الدولية IAS ومعايير التقارير المالية الدولية IFRS.
- تراجع أسعار النفط إلى مستويات قياسية بعد ارتفاعها إلى مستويات قياسية
- فقدان عام للوظائف وانتشار ظاهرة البطالة بصورة عامة في كثير من الدول ومن المتوقع أن يفقد (20) مليون شخص وظائف عام 2009 ليصل إلى (210) مليون عاطل عن العمل .
- إرتباك سياسات وأساليب الإئتمان في المصارف خشية إفلاس المقترضين.
- تسجيل خسائر كبيرة لنتائج العام 2008م والخسائر الضخمة المعلن عنها في الجهاز المصرفي تجاوزت (3) تريليون دولار وستكون الخسائر في الأسواق المالية الموازية أكبر من هذا الرقم .
- خفض إنتاج النفط بنسبة (5%) حسب أتفاق الأوبك.
- استقرار النظام المالي والنقدي الأمريكي لم يعد ممكناً أذا ما أستمر في الاعتماد على عملة احتياط واحدة .

ونظرا لكل هذا تعالت الأصوات بضرورة استحداث حلول تقي النظام المالي العالمي من الانهيار وتعيد إليه الاستقرار المنشود.

المحور الثالث: دور وأهمية مبادئ حوكمة الشركات وأخلاقيات الأعمال في إدارة الأزمة المالية العالمية

1- تشخيص الأزمة المالية العالمية الراهنة:

الأزمة المالية العالمية الراهنة هي أزمة ثقة في بعدها الأخلاقي نخرت نظام الائتمان العالمي فهزت في امتدادها أسواق المال العالمية، وهو الأمر الذي يستدعي الركون لمبادئ لأخلاقيات الأعمال

والامتثال لمبادئ حوكمة الشركات وهذا في ظل العلاقة المتبادلة بين حوكمة الشركات واستقرار النظم المالية المصرفية وسلامتها.

فأغلب الحلول التي قدمت للخروج من الإعصار الذي عصف بأشهر المؤسسات المالية والمصرفية العالمية ركزت في محتواها على تحسين المعايير الأخلاقية بمثل الحد الذي تتوقف عليه القوانين والتنظيمات، وها هو الرئيس الفرنسي (ساركوزي) طالب بإصلاح النظام الرأسمالي العالمي بجعل الرأسمالية أكثر أخلاقية خدمة للتنمية الاقتصادية وقوى الإنتاج وإسقاط مبدأ المضاربة والجشع.

2- تطبيق نظام الحوكمة في الشركات لحمايتها من الأزمات:

إن غياب مبادئ الحوكمة أدى إلى حدوث الأزمة المالية العالمية، ورغم وجود مبادئ الحوكمة في المؤسسات المالية الكبرى إلا أنها غير مطبقة بالشكل المناسب، مما أدى إلى حدوث خسائر كبيرة في بنوك عالمية، مثل ميرل لنش وليمان براذر وسوستيه جنرال[25]، حيث طالب خبراء دوليون في مجال المحاسبة بضرورة تطبيق نظام الحوكمة بشكل صارم في الشركات، ذلك ان هذا التطبيق يضمن لها الاستمرارية والأداء الفعال ويحميها من الأزمات، ويرى (عبد اللطيف العثمان) وهو النائب العلى للمالية في شركة آرامكو أنه في ظل الأزمات المالية أعمار الشركات تتناقص وأن الحوكمة هي أفضل طريقة لضمان إطالة عمرها بالنظر إلى مناسبتها لجميع أنواع الشركات وكفائتها، ومن جهته يرى (جيم جاروكا) نائب الرئيس للتعاون الدولي في المعهد الأمريكي للمحاسبين الإداريين أن الحوكمة تولد الجودة والتقيد بالأنظمة داخل الشركات، مشيرا في نفس الوقت إلى أن الشركات العالمية اهتمت بالحوكمة خصوصا عقب الصدمة التي تعرضت في السنوات الأخيرة جراء انهيار الشركات، وفي هذا الصدد أوضح (جيم جاروكا) بأن 15% من قوائم الشركات في سنة 2006 كانت خاطئة بسبب عدم التطبيق الدقيق للحوكمة[26].

وفي نفس السياق طالب قادة الأعمال وصناع القرار في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وخبراء عالميون في اجتماعهم المنعقد بمناسبة المؤتمر السنوي الثالث "لحوكمة الشركات" المنظم بالدوحة خلال الفترة 9 و10 نوفمبر 2008 تحت شعار " **حوكمة الشركات والأزمة المالية: هل أصبحت المنطقة** لاعباً عالمياً؟" بضرورة القيام بإصلاح حوكمة الشركات للتصدي لمخاطر الأزمة المالية الراهنة، كما شدد المشاركون في المؤتمر على العلاقة المتبادلة بين حوكمة الشركات واستقرار النظام المالي وسلامته، وهو الأمر الذي يستوجب تعزيز ممارسات حوكمة الشركات.

4- ضوابط الأمن والاستقرار المالي للحد من الأزمات من منظور إسلامي:

يقوم النظام المالي والاقتصادي الإسلامي وكذلك مؤسساته المالية على مجموعة من القواعد التي تحقق له الأمن والأمان والاستقرار وتقليل المخاطر وذلك بالمقارنة مع النظم الوضعية التي تقوم على نظام الفائدة والمشتقات المالية ومن أهم هذه القواعد ما يلي:

أن النظام المالي والاقتصادي الإسلامي يقوم على منظومة من القيم والمثل والأخلاق مثل الأمانة والمصداقية والشفافية والبينة والتيسير والتعاون والتكامل والتضامن ، فلا اقتصاد إسلامي بدون أخلاق ومثل، وتعتبر هذه المنظومة من الضمانات التي تحقق الأمن والأمان والاستقرار لكافة المتعاملين، وفى نفس الوقت تحرم الشريعة الإسلامية المعاملات المالية والاقتصادية التي تقوم على الكذب والمقامرة والتدليس والغرر والجهالة والاحتكار والاستغلال والجشع والظلم وأكل أموال الناس بالباطل.

ويعتبر الالتزام بالقيم الإيمانية والأخلاقية عبادة وطاعة لله يثاب عليها المسلم وتضبط سلوكه سواء كان منتجًا أو مستهلكًا، بائعًا أو مشتريًا وذلك في حالة الرواج والكساد وفى حالة الاستقرار أو في حالة الأزمة، والوضع على قدر من الأهمية في حالة المعاملات المالية.

4- الضوابط السلوكية والأخلاقية ودورها في معالجة الأزمة المالية الراهنة:

خطط الإنقاذ المالي المقدمة من قبل الدول المتقدمة تعد مجدية، وهو الأمر الذي دفع بالمجموعة الدولية إلى العمل على التحضير لمشروع قانون عالمي يعني بإرساء الأخلاقيات في الشركات.

فالعالم اليوم بحاجة إلى نظام يقوم على القيم والأخلاق والوسطية والتوازن بين المادية والروحانية وتفاعل رأس المال مع العمل بصيغة متوازنة بحيث لا يطغي أحدهما على الآخر ويحقق الكفاية

والرفاهية للناس على أساس الحق والعدل ويحقق التنمية الشاملة للمجتمعات، وهو النظام المالي الإسلامي الذي لا محيص عنه، والذي من شأنه أن يعمل على زيادة مناعة النظام المالي.
سبق وأن أشرنا إلى أن من ركائز الحوكمة الرقابة والمسائلة، والذي يستدعي تكوين لجان المراجعة لزيادة الموثوقية وتعزيز الإفصاح المالي بالشركات، لما لهذه اللجان من دور محوري للارتقاء بجودة التقارير والقوائم المالية، وكلما كانت هذه اللجان أكثر استقلالية كلما كانت قادرة على أن تلعب دورا هاما في مجال تفعيل حوكمة الشركات، كما أن وجود رقابة فعالة يعد الخط الأول للدفاع ضد الفساد ويتطلب وضع قواعد واضحة للسلوك الأخلاقي، والأزمة المالية العالمية الراهنة هي أزمة ثقة في بعدها الأخلاقي نخرت نظام الائتمان العالمي فهزت في امتدادها أسواق المال العالمية والتي كان من أسبابها هو غياب إطار سليم لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات وكذلك شيوع بعض الممارسات اللاأخلاقية من طرف أصحاب الشركات، فالإفراط في منح القروض الأقل جودة "les subprime"، منحى غير سليم، كما أن تحويل الديون (توريقها) غير مجدي في حالة ضعف مداخيل الأسر وانخفاض في السيولة العالمية التي عجلت بحدوث أزمة ائتمان، ومنه فالمعادلة صعبة، بل أن الخروج من هذه الأزمة يتطلب وضع حد للعوامل التي أدت إلى تفجيرها من خلال إعادة النظر في هيكلة النظام المالي الدولي، وذلك لا يتم إلا بالاعتماد على أسس ومبادئ النظام المالي الإسلامي، الذي بات أكثر أمانا عن غيره من الأنظمة المالية التقليدية.

خلاصة الورقة البحثية:

توصلنا من خلال هذه الورقة البحثية إلى أن الحوكمة هي الممارسة الرشيدة لسلطات الإدارة من خلال التركيز على القوانين والتنظيمات وقواعد السلوك المهنية التي تحدد العلاقة بين مجالس إدارة الشركات من ناحية والأطراف الأخرى أصحاب المصالح، وأضحت الحوكمة أحد أضلاع مثلث الأمان لمنظمات الأعمال بجانب بناء الثقة والشفافية وفي إطار من الالتزام بأخلاقيات الأعمال.
وللحوكمة جملة من المبادئ وجب على الشركات العمل على تنفيذها كما لها بعد هام يتمثل في الجانب الأخلاقي والسلوكي والذي يدعم ويحقق زيادة فعالية حوكمة الشركات، فالعلاقة وطيدة بين حوكمة الشركات التي تهدف إلى إدارة المال برشد وشفافية، وبين الأخلاق الحميدة التي تمثل الحكمة والضمير الخلقي فيمن يدير هذا المال (الفرد)، والمرجح هو أن غياب الضمير كجوهر للأخلاق وشيوع الممارسات اللأخلاقية والافتقاد إلى الممارسات السليمة للرقابة وعدم التطبيق الجيد لمبادئ حوكمة الشركات أو غيابها تعتبر جملة من الأسباب المؤدية إلى حدوث انهيارات مالية ومن ثم أزمات مالية بتوافر أسباب أخرى.
وأن من أهم أسباب الأزمة العالمية الراهنة هو السلوكيات غير السوية من جانب المتعاملين في المجال المالي مثل الطمع والفزع، إلى جانب الممارسات غير الأخلاقية التي استشرت في المؤسسات والأسواق المالية مثل الفساد والمعلومات المضللة، و ذلك لأن الدافع الرئيسي للمتعاملين في البورصات أو الأسواق المالية هو المضاربة للحصول على مزيد من الفوائد والأرباح وليس الاستثمار الحقيقي، كما أن أغلب المضاربين في الأسواق المالية يسلكون أسلوب القطيع فسلوكهم مبنى على الإشاعات وعلى معلومات وتحليلات غير حقيقية وهذا ما جعلهم يتهافتون على بيع ما لديهم من أوراق مالية وبكميات كبيرة فتوالى انخفاض الأسعار في البورصات وتراجعت مؤشراتها، فالأزمة الراهنة ليست سوى أزمة أخلاقية، اجتماعية وسياسية في آن واحد.
وبالتالي فالأمر يستدعي التقيد بميثاق حوكمة الشركات والعمل على تنفيذ مبادئ الحوكمة والامتثال إلى أخلاقيات الأعمال والالتزام بمعايير الإفصاح والشفافية، وهو ما من شأنه أن يعمل على إشاعة الثقة وإعادة الاستقرار إلى النظام المالي العالمي الذي أرهقته لعنة الأزمات، كما أن الأمر يتطلب تحسين ممارسات حوكمة الشركات لتتماشى ومتطلبات اقتصاد السوق والانفتاح الاقتصادي.

هوامش الورقة البحثية:

[1] - Yvon pesqueux, **le gouvernement de l'entreprise comme idéologie**, édition marketing, paris, 2000, p 23

[2]- مجدب محمود سامي، **دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية**، ورقة بحثية قدمت في المؤتمر العملي الخامس حول حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية، المنظم بجامعة الإسكندرية خلال الفترة 8- 10 سبتمبر 2005، ص84.

[3]- مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)، **دليل حوكمة الشركات في الأسواق الصاعدة**، 2001، ص5

[4] - International finance corporate (IFC**), corporate governance**: why corporate governance, 2005, p1.

[5]- محسن أحمد الخضيري، **حوكمة الشركات**، مجموعة النيل العربية، القاهرة (مصر)، الطبعة الأولى، 2005ص ص58-59

[6]- عبيد سعد المطيري، **مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة: تحديات وقضايا معاصرة**، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2004، ص ص:107-108

[7]- محسن أحمد الخضيري، **حوكمة الشركات**، مرجع سبق ذكره، ص ص:13-14

[8]- نظير رياض محمد الشحات، **إدارة محافظ الأوراق المالية في ظل حوكمة الشركات**، كلية التجارة بجامعة المنصورة، 2007، ص307.

[9]- طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات – شركات قطاع عام وخاص ومصارف، المفاهيم، المبادئ، التجارب، والمتطلبات**، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص04.

[10]- عبد المنعم حسين، **الإنسان والمال في الإسلام**، الطبعة الأولى، دار الطباعة والنشر، المنصورة، 1986، ص24.

[11]- جون سوليفان & ألكسندر شكولنيكوف، **أخلاقيات العمل المكون الرئيسي لحوكمة الشركات**، مرجع سبق ذكره، ص10.

[12]- جون سوليفان & ألكسندر شكولنيكوف، **أخلاقيات العمل المكون الرئيسي لحوكمة الشركات**، ورقة عمل مقدمة إلى مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2006/01/12، ص09.

[13]- عشري عبد العليم مهران، **الجوانب الأخلاقية وعلاقتها بتدعيم الحوكمة الجيدة**، ورقة بحثية قدمت في المؤتمر العملي الخامس حول حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية، المنظم بجامعة الإسكندرية خلال الفترة 8- 10 سبتمبر 2005، ص ص463- 464.

[14]- خالد الطراولي، **الأزمة المالية ومعالم البديل الإسلامي (المصفاة الأخلاقية)**، من على الموقع الالكتروني:
http://wasatiaonline.net/news/details.php?data_id=613، أطلع عليه بتاريخ: 2009/02/12

[15]- صفاء محمد سرور، **دور المنهج الإسلامي في زيادة فاعلية حوكمة الشركات**، ورقة بحثية قدمت في المؤتمر العملي الخامس حول حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية، المنظم بجامعة الإسكندرية خلال الفترة 8- 10 سبتمبر 2005، ص ص292- 295.

[16]- نجم عبود نجم، **أخلاقيات الإدارة ومسؤوليات الأعمال في شركات الأعمال**، الوراق للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، الطبعة الأولى، 2006، ص24

[17]- محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذين**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص ص150- 152.

[18]- جون سوليفان & ألكسندر شكولنيكوف، **أخلاقيات العمل المكون الرئيسي لحوكمة الشركات**، مرجع سبق ذكره، ص2.

[19]- عرفات تقي الحسني، **التمويل الدولي**، دار مجدلاوي للنشر عمان، 1999، ص200.

[*]- فقاعة الانترنيت هي فقاعة مضاربية نشأت في الأسواق المالية التي بالغت في تقدير أسهم المنتجات المرتبطة بالتكنولوجيات الحديثة(الاتصالات عن بعد، الإعلام الآلي).

[20]- محمد بن يوسف، **الأزمة المالية العالمية وتداعياتها والمخاطر**، من على الموقع الالكتروني:
http://www.aleqtisadi.net/mohamed_uosef21-01-2009.doc، أطلع عليه بتاريخ: 2009/06/15

[21]- عطية فياض، **أزمة الائتمان العالمية في ضوء الشريعة الإسلامية**، من على الموقع الالكتروني:
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite، أطلع عليه بتاريخ: 2009/02/12

[*] - يقوم الاقتصاد الرأسمالي على المضاربة والتي تعني خلق تعامل نشط على سهم أو سند، دون أن يكون هناك تبادل فعلي حقيقي للسلع أو المنافع مصحوبا بالكذب والخداع وصورية العقود والتآمر ونحو ذلك مما هو من مساوئ التعامل في السوق الرأسمالية.

[22]- نورة عبد الرحمن اليوسف، **أسباب الأزمة المالية العالمية**، من على الموقع الالكتروني:
http://www.alaswaq.net/views/2008/10/12/18895.html، أطلع عليه بتاريخ: 2009/08/22.

[23]- عطية فياض، **أزمة الائتمان العالمية في ضوء الشريعة الإسلامية**، مرجع سبق ذكره.

[24]- رزان عدنان، **سبب الأزمة المالية العالمية التطبيق غير المكتمل لبازل II**، جريدة القبس الاقتصادي، العدد 12631، الصادر في 2008/07/28، ص46.

[25]- نجلاء كمال، **غياب "الحوكمة" سبب الأزمة المالية العالمية**، من على الموقع الالكتروني:
http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=74314&، أطلع عليه بتاريخ: 2009/05/14.

[26]- عبد الله البصيلي، **تجاهل الحوكمة فاقم الأزمة العالمية، والتحضير لإرساء مشروع أخلاقيات الأعمال**، من على الموقع الالكتروني: www.aleqat.com/img/favicon.png، أطلع عليه بتاريخ: 2009/08/19.